وسط ترحيب داخلي وخارجي:

الحكومة الفلسطينية الجديدة تؤدي اليمين الدستورية وتنتظرها ثلاث مهام رئيسية

■ ..عواصم /وكالات الانباء

أدت الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة أحمد قريع رئيس الوزراء اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس /ابو مازن/ الليلة الماضية في رام الله بالضفة الغربية ،اعلانا عن ولادة اول حكومة فلسطينية جديدة بعد انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية في يناير الماضي، خلفا للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات الذي توفي في نوفمبر الماضي.

وقال محمود عباس في تصريحات صحفية له اثر انتهاء اداء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية "اعتقد بانهم شبان اكفاء وقادرون على اداء المهام المنوطين بها" ،مضيفا " لقد راعينا الاختيار الدقيق لكل وزير ليكون في المكان المناسب".

وكان المجلس التشريعي الفلسطيني قد صادق في وقت سابق الخميس على تشكيلة الحكومة الجديدة وصوت إلى جانب الحكومة ٥٤ صوتا مقابل اعتراض ١٠ أصوات فيما امتنع ٤ عن التصويت.

وقد شكلت الحكومة من وجوه جديدة من خارج المجلس التشريعي باستثناء نبيل شعث الذي يشغل نائب رئيس الوزراء وذلك بعد التوصل الى اتفاق نهائي بشأن التشكيلة الحكومية داخل كتلة حركة فتح في المجلس التشريعي واللجنة المركزية واضطر قريع إلى إجراء تغييرات على حكومته السابقة لنيل ثقة المجلس.

كانت هناك خلافات حادة في داخل قيادة حركة فتح بشأن التشكيلة التي تضم شخصيات فلسطينية ممن يوصفون بـ"الحرس القديم" عملوا إلى جانب الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وتم تعيين ناصر القدوة مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة وزيرا للخارجية في الحكومة الجديدة خلفا لنبيل شعث ،كما تم تعيين وزير الأمن السابق محمد دحلان وزيرا للشؤون المدنية بينما عين ناصر يوسف وزيرا للداخلية.

وأعلن رئيس الوزراء الفلسطيني احمد قريع في بيانه الوزاري أمام المجلس التشريعي الفلسطيني قبيل التصويت على الثقة بالحكومة، أن حكومته الجديدة ستركز على ثلاث مهام رئيسية ،حددها الرئيس محمود عباس في خطاب تنصيبه لرئاسة "السلطة الفلسطينية".

وأوضح قريع أن مهام الحكومة ستتركز على: الامن ،وأمن المواطن كمحور أساسي رئيسي، والاستمرار في عملية الإصلاح وتصعيدها، والتحضير لعملية الانتخابات سواء الانتخابات البلدية أو التشريعية واستكمالها.

وقال قريع ان الحكومة ستضع خلال أسبوع برنامجاً وخطة عمل للشهور الثلاثة القادمة وسيتم تقديمهما للمجلس التشريعي لتجرى متابعتهما ومراقبة اللجان المتخصصة لتنفيذهما.

وعلى صعيد ردود الأفعال اعرب حزب الشعب الفلسطيني/الحزب الشيوعي سابقا/ عن ترحيبه بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، معتبرا إياها "تغيرا مهما في الحياة السياسية وقال بسام الصالحي ،الأمين العام للحزب ،في تعليقه على تشكيل الحكومة الجديدة ،أنها "تعكس الحرص على توسيع القاعدة الاجتماعية لها ،مما يعزز ثقة المواطن" ،مضيفا أنه "يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة في المجتمع وفي كافة المراحل".

ودعا الصالحي إلى "ضرورة تطوير ذلك من خلال إجراء تغيير جوهري في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية بحيث تلبي مصالح الفئات الشعبية والعمل على محاربة البطالة ومكافحة الفقر ،والبدء بخطوات جادة لمكافحة كافة مظاهر الفساد".

وقال جميل المجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية أن تشكيل هذه الحكومة يشير إلى أن السلطة الفلسطينية لم تغير شيئا من نهجها السياسي الذي يقوم على أساس الاستجابة للسياسات التي ترضى عنها الولايات المتحدة وتظل أسيرة فيها للتفاوض مع على الخروج من الأزمة الحالية الفلسطينية.

وقال صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن هذه الحكومة ستواجه طريقا مسدودا كالحكومات السابقة ،مضيفا أن اعضاء الحكومة الجدد لن يكونوا قادرين على مواجهة التحديات والاستحقاقات المطلوبة في المرحلة القادمة خاصة خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون للانفصال والاستيطان وجدار الفصل والكثير من الملفات والقضايا.

وقال جميل المجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية أن تشكيل هذه الحكومة يشير إلى أن السلطة الفلسطينية لم تغير شيئا من نهجها السياسي الذي يقوم على أساس الاستجابة للسياسات التي ترضى عنها الولايات المتحدة وتظل أسيرة فيها للتفاوض مع إسرائيل ،موضحا أن "الحل يكمن في حكومة وحدة وطنية ذات برنامج سياسي واضح وقادرة على استقبال الانتخابات البلدية والتشريعية وفقا لمعايير جديدة".

وفي الوقت نفسه ،أعلنت حركتا المقاومة الإسلامية الفلسطينية /حماس/ والجهاد الإسلامي أن الحكومة الفلسطينية الجديدة أمامها استحقاقات كثيرة لإعادة تأهيل المجتمع الفلسطيني.

وقالت الحركتان أن استحقاقات كثيرة تنتظر الحكومة الفلسطينية الجديدة خاصة وان الواقع الفلسطيني يحتاج إلى مجهودات كبيرة لإعادة تأهيله وإصلاحه مجددا.

وقال نافذ عزام القيادي ،في حركة الجهاد "أن مهاما كثيرة تنتظر هذه الحكومة ،مضيفا أن "الحكومة تحتاج إلى برنامج سياسي ورؤية واضحة للإصلاح الذي يعتبر مطلبا لدى الشعب الفلسطيني".

وتابع أن "الفترة السابقة كانت فيها تجاوزات وانحرافات كثيرة ،ويجب على هذه الحكومة أن تتخطاها" ، مضيفا "عليها أن تقوم بتنفيذ البرنامج السياسي وفقا لرغبات الشعب الفلسطيني".

وفي الدوحة اعرب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس خالد مشعل عن خشيته من ان تنعكس الضغوط الحالية على سوريا سلبا على الحركة.

وقال ان حماس تعتبر اتفاق الهدنة مع اسرائيل استراحة المحارب.

وحول الحكومة الفلسطينية قال مشعل: "مشكلتنا الآن ليست في الحكومة رغم وجود ملاحظات حولها لكن مشكلتنا الاساسية تمكن في ضرورة وجود مرجعية عليا للشعب الفلسطيني وان يكون هناك توافق على برنامج سياسي وكيفية ادارة المرحلة.

واضاف "يجب الا تفهم مطالبنا هذه بانها شروط لدخول الحكومة.

هناك ازمة سياسية في الحكومة وهي امتداد للازمات السابقة وحكومة ابو علاء احمد قريع شهدت اشكالية بسبب جدل داخلي في حركة فتح .. هناك صراع اجيال في الحركة وحديث عن وزراء لهم فترة طويلة.

ووزراء فاسدين وفتح تشعر أن هؤلاء محسوبون على الحركة.

وحول اتفاق الهدنة مع اسرائيل قال مشعل اننا نعتبرها استراحة المحارب.

واضاف لن نتخلى عن سلاح المقاومة واذا استخدمت الاجهزة الامنية السلاح ضد الشعب فهو سلاح غير شرعي كذلك.

ومن جهتها ،اعتبرت حركة حماس على لسان سامي ابو زهري الناطق الاعلامي أن الإجراءات التي اتبعت لتشكيل الحكومة "ظهرت وكان الموضوع هو إعادة ترتيب للبيت الفتحاوي وليس "شانا فلسطينيا عاما".

وأعرب أبو زهري عن اعتقاده بأن "الحكومة لن تكون "قادرة على إحداث التغيير المنشود بشكل أساسي لأن هناك "ملفات أساسية يجب التعامل معها بشكل جاد كملف الإصلاح الداخلي واستكمال الانتخابات البلدية والانتخابات التشريعية وتعزيز الوحدة الداخلية".

و أوضح أن "البديل للحالة القائمة هو إجراء الانتخابات التشريعية للوصول إلى حالة من التعددية السياسية".

ترحيب اسرائيلي وفرنسي

اعرب وزير خارجية اسرائيل سيلفان شالوم عن ترحيبه بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة وقال انها خطوة هامة الى الأمام، مضيفاً أنه سيلتقي بوزير الخارجية الفلسطيني الجديد ناصر القدوة قريبا ،معربا عن أمله في أن يعمل القدوة على تطوير العلاقات مع اسرائيل.

كما رحبت فرنسا بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة احمد قريع وأعربت عن املها في أن تؤدي هذه الحكومة الاصلاحات الضرورية وتساهم في عودة السلام الى الشرق الأوسط وفقا لخارطة الطريق.

تكثيف المساعي العربية لحل الأزمة الناجمة عن اغتيال الحريري:

القوات السورية تكمل استعداداتها لإعادة انتشار شامل في لبنان

■ ،، بيروت/دمشق/عواصم/وكالات..

كثفت الجامعة العربية وأطراف عربية أخرى من تحركاتها لتطويق الأزمة التي اعقبت اغتيال الحريري وأثارتها أطراف دولية لتشديد الضغوط على سوريا.

وأكدت الجامعة العربية على لسان أمينها العام عمرو موسى أن الجامع لن تقف مكتوفة اليدين إزاء هذه التطورات، وقال موسى إن الجامعة ستواصل تحركاتها لحل الأزمة القائمة بين أطراف لبنانية وسوريا، مشيراً إلى أنه التقى خلال زيارته الأسبوع الماضي لدمشق وبيروت بالزعماء السياسيين وبرئيس الجمهورية اللبنانية أميل لحود وتحدث أيضاً مع عدد من المسؤولين في الدول العربية والرئيس السوري بشار الأسد الذي وصف موسى حديثه في هذا الشأن بانه كان صريحاً تماماً وبعيد النظر حول المسالة وأنه تحدث عن ضرورة الانتهاء من التحقيق بسرعة في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وحتى ينتهي اللغط الذي لا يخدم أحداً على الإطلاق.

وأوضح موسى خلال احتفال الجمعية العربية للعلوم السياسية بالذكرى العشرين لتأسيسها أنه تحدث مع كافة الأطراف المعنية بالأزمة اللبنانية عن اتفاقية الطائف التي تنص على الانسحاب وكيفيته وآلياته خاصة أن الرئيس السوري بشار الأسد بدأ فعلاً سياسة الانسحاب عام ٢٠٠٠م ومنذ ذلك التاريخ نفذت سوريا ٥٠٪ من الانسحاب.

وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد أوفد رئيس مخابراته عمر سليمان إلى دمشق للتباحث حول موضوع الأزمة اللبنانية التي عقبت اغتيال الحريري وأكد مبارك في احاديث صحفية الأربعاء أن الرئيس السوري بشار الأسد كان يعتزم اعادة نشر قوات بلاده في لبنان منذ فترة.

وعلى الصعيد نفسه ذكرت مصادر دبلوماسية عربية في الرياض أن عدة دول عربية من بينها السعودية ومصر والجزائر تعمل على توفير خطة عربية لانسحاب القوات السورية من لبنان.

وقررت سوريا الخميس الماضي تنفيذ عمليات انتشار رابعة لقواتها في لبنان خلال الأسبوع الجاري بينما أكد وزير الدفاع اللبناني عبدالرحيم مراد أن القوات السورية ستبدأ خلال بضعة أيام بإعادة انتشار كامل تنتقل بموجبها إلى منطقة البقاع شرق لبنان، الأمر الذي أثار ردود أفعال متباينة داخل لبنان وخارجها.

وأكد رئيس الوزراء اللبناني عمر كرامي أن عملية إعادة انتشار القوات السورية، وهي سادس عمليات إعادة الانتشار للقوات السورية التي يبلغ قوامها حالياً ١٤ ألف جندي في لبنان، تتم بموجب اتفاق الطائف. مشيراً إلى عدم تخوفه من أن يؤدي الانسحاب السوري إلى زعزعة الاستقرار في لبنان، إلا أنه أكد وجوب أخذ كل الاحتمالات في الحسبان.

وأضاف كرامي أن لبنان لا يعارض القرار الدولي ١٥٥٩ الداعي إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان، إلاّ أنه أشار إلى ضرورة وجود آلية لتنفيذه، نظراً لتضمنه بنوداً خطيرة لا يوجد اجماع لبناني على تطبيقها وتستدعي انضاجاً للظروف المناسبة لذلك.

ويوم أكدت مصادر إعلامية عديدة في بيروت أن القوات السورية بدأت فعلاً التحضيرات لتنفيذ إعادة الانتشار الرابعة وذكر مراسلو وكالة الصحافة الفرنسية في لبنان أنهم شاهدوا الخميس تحضيرات لتنفيذ إعادة الانتشار ففي منطقة عالية شاهدوا جنودا سوريين يحزمون حقائبهم ويستعدون لمغادرة موقع مهم لهم في منطقة عالية الجبلية شرق بيروت على الطريق الدولية التي تربط بين العاصمتين اللبنانية والسورية. وقال ضابط سوري: ننتظر الضوء الأخضر للرحيل من دون أن يعطي تفاصيل إضافية.

وفي شمال لبنان شاهدوا تحركات في أحد المواقع السورية في الهيكلية على إحدى الطرقات الفرعية جنوب طرابلس كبرى مدن شمال لبنان.

وستؤدي عملية الانتشار الجديدة التي تعد الرابعة في سلسلة الانتشارات إلى تجميع كامل القوات السورية في لبنان في منطقة البقاع الشرقي على مقربة من الحدود السورية حسب نصوص اتفاق الطائف.

علماء العراق يحتجون على قرار جعل العطلة الاسبوعية يومي الجمعة والسبت

■ .. بغداد/ وكالات/

احتج عدد من خطباء المساجد السنية والشيعية امس على قرار الحكومة العراقية جعل العطلة الرسمية في العراق يومي الجمعة والسبت داعين إياها الى تغييرها لتصبح في يومي الخميس والجمعة معتبرين ان الخميس يوم مبارك لدى المسلمين.

وقال الشيخ أحمد عبدالغفور السامرائي في خطبته في مسجد أم القرى امام مئات المصلين استنكر قرار الحكومة جعل يوم السبت عطلة رسمية للعراقيين وكنت أتمنى ان تختار الحكومة يوم الخميس لأنه يوم مبارك ويطل على الجمعة والعراقيون يشعرون بان يوم الخميس هو يوم سرور.

وأضاف: لذلك ادعو الحكومة التي تغيير قرارها هذا ليكون يومي الخميس والجمعة مثل باقي الدول العربية والاسلامية بدلا من يومي الجمعة والسبت. واوضح السامرائي العضو البارز في هيئة علماء المسلمين انه في حال بقاء يوم السبت عطلة رسمية فاننا نخشى ان نكون مثل بقية الدول التي تتشبه بإسرائيل وجعلت عطلتها الرسمية في يوم السبت والاحد.

من جانبه انتقد الشيخ ناصر الساعدي امام وخطيب مسجد الحكمة في مدينة الصدر ذات الغالبية الشيعية قرار الحكومة. وقال الساعدي في خطبته أمام مئات المصلين: استنكر جعل يوم السبت عطلة رسمية بالاضافة الى يوم الجمعة لكون يوم السبت في العادة عطلة لليهود.

ودعا الساعدي الحكومة العراقية الى جعل يوم الخميس عطلة رسمية بالاضافة الى يوم الجمعة كونه يوما مباركا لدى جميع المسلمين.

وكانت الحكومة العراقية قررت في ١٧فبراير الجاري جعل العطلة الاسبوعية للدوائر والمؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات يومين هما الجمعة والسبت بدلا من يوم واحد.

وقالت الحكومة في بيان حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه ان مجلس الوزراء أصدر أمرا قضى باعتبار يومي الجمعة والسبت عطلة رسمية من كل اسبوع.وكانت العطلة الرسمية الاسبوعية تقتصر على الجمعة وحده. واضاف البيان ان ساعات العمل ليوم السبت ستوزع على باقي ايام الاسبوع ومدة العمل في الدوائر والمؤسسات والوزارات الحكومية محددة بست ساعات يوميا.

ويفترض ان ترتفع الى سبع ساعات في ضوء هذا القرار.